المسألة الفلسطينية والتسوية : احتمالات وتوقعات

غازي الخليلي

تدخل المسألة الفلسطينية الآن مجالات التسوية السياسية للصراع العربي — الاسرائيلي ، ليس باعتبارها احدى مسائل التسوية فقط ، بل باعتبارها المركز والاساس في هذه التسوية ، على الرغم مما يجري من محاولات اسرائيلية واميركية للالتفاف حول هذه المسألة ودفعها الى المؤخرة . ولم يكن ممكنا ان تحظى المسألة الفلسطينية بكل هذا الاهتمام وهذه المركزية ، لو ان الحركة الوطنية الفلسطينية لم تثبت قدرة بعد العام ١٩٦٧ على فرض نفسها كمعبرة عن الطموحات الوطنية للشعب العربي الفلسطيني . فالى ما قبل العام ١٩٦٧ ، كانت المسألة الفلسطينية ، لا تخرج في نظر العديد من الاطراف الدولية ، وكذلك بعض الدول العربية ، عن كونها « قضية لاجئين » . ولهذا فان كل مشاريع الحلول التي طرحت قبل العام ١٩٦٧ لتسوية الصراع مع العدو الصهيوني كانت تقوم على اسكان وتوطين الفلسطينيين الذين هجروا من اراضيهم ، مع السماح — في اقصى الحالات — بالتعويض عن البعض ، وعودة بعض آخر ضمن اطار « جمع شمل العائلات » . وقد استمر هذا النهج من التعامل مع المسألة الفلسطينية فارضا نفسه ، وجرى تكريسه بعد حرب العام ١٩٦٧ بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، الذي عبر عن المسألة الفلسطينية « بايجاد حل عادل لقضية اللاجئين » . ولم يكن بامكان الحركة الوطنية الفلسطينية ان تحول دون صدور هذا القرار — آنذاك — فقد كانت لما تزل وليدة ، تخطو خطواتها الاولى لانهاض جماهير الشعب الفلسطيني في اماكن شتاته المختلفة وفي الاراضي المحتلة . ولذلك استمرت محاولات البحث عن تسوية للصراع العربي — الاسرائيلي ، تتجاهل المسألة الفلسطينية باعتبارها قضية وطنية ، وتعتبر ان الصراع ان هو الا صراع بين اسرائيل والدول العربية ، وان حل المسألة الفلسطينية لن يكون الا « تحصيل حاصل » لتسوية الصراع مع الدول العربية .

واستمر هذا النهج مع بعض التعديلات الطفيفة * طيلة الفترة الممتدة من اواخر العام ١٩٧٠ الى حرب تشرين « اكتوبر » ١٩٧٣ . ومع النتائج التي افرزتها حرب تشرين ، خرجت التسوية للصراع مع العدو الصهيوني من مجال الاحتمال البعيد

* كان ابرز هذه التعديلات مجموعة القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة للامم المتحدة بدءا من الدورة ٢٥ في العام ١٩٧٠ ، حيث اكدت الجمعية في قرارها عن هذه الدورة ان احترام حقوق